

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

دراسة الدليل الثاني تجاه أساس بحث المواسعة و المضايقه

وأما الوثيقة الثانية لمَفَكَ «المواسعة العَرَيقَة» فهي الإطلاقات المُتَبَعِّثَة، وقد نظمها الجوادر ضمن طوائف متجزئة قائلاً:[1]

«وَكَيْفَ كَانَ فَلَارِيبُ فِي شَهَادَةِ الْأَصْلِ لِلْمَوَاسِعَةِ، مَضَافاً:

1. إلى إطلاق ما دل على «صحة الحاضرة» بفعلها في وقتها جامعة للشراطط، إذ ما شك في شرطيته ليس بشرط عندنا.

2. إلى إطلاق ما دل[2] على «وجوب» الحواضر بدخول أوقاتها، بناء على ما عساه يظهر من بعض عبارات أهل المضايقه من خروج سببية الوقت عن الوجوب (الحاضرة) لمن عليه فوائد (فلو فاتته صلاة لما بقيت أرضية لوجوب الحاضرة) و انحصره (وجوب الحاضرة) في وقت الضيق، لأنها كالظهر والعصر في الوقت المشترك.

3. إلى إطلاق ما دل[3] على «وجوب قضاء الحاضرة» إذا مضى من الوقت مقدار ما يسع الفعل جامعاً لما يعتبر فيه من الشراطط (نظير الميت أو المجنون و كافة المعدورين) إذ على المضايقه لا يتحقق ذلك (سعة امتثال الحاضرة) لمن كان عليه فوائد، بل لا بد من مضي زمان يسع الجميع، أو إدراك وقت الضيق و لم يفعل، لأن صحة الحاضرة مشروطة بفعل الفائنة، فلا بد من مضي زمان يسع الشرط و المشروط في تحقق القضاء بناء على مساواة غير الطهارة من الشراطط لها في اعتبار سعة الوقت بالنسبة إلى التكليف في أول الوقت، فمن كانت عليه فوائد حينئذ و نكرها في الوقت ثم عرض له جنون أو حيض أو غيرهما بعد مضي زمان يسع الحواضر خاصة لم يجب عليه القضاء بناء على التضييق.

4. إلى ما دل[4] بعمومه و إطلاقه على صلاحية جميع أوقات الحواضر لأدائها بالنسبة إلى سائر المكلفين.

5. إلى ما دل[5] على تأكيد استحباب المبادرة مطلقاً إلى أداء الصلوات في أوائل أوقاتها و في أوقات فضيلتها، حتى أنه كثيراً ما يطلق فيها الوقت و يراد وقت الفضيلة، و يجعل غيره كخارج الوقت، بل ربما سمي المصلي فيه مضيعاً و متهاوناً و متکاسلاً و قاضياً.»

محاربة الشّيخ الأعظم لإطلاقات الحاضرة

لقد استعرضنا إطلاقات الجوادر إلا أنَّ الشّيخ قد ضربها بضربيات علميَّة قائلاً:[6]

«الثاني من حجج الفائلين بالمواسعة (هي) الإطلاقات، و قد ضبطها بعض المعاصرین[7] في طوائف من الكتاب و السنة:

الأولى: ما دلّ على وجوب الحواضر على كلّ مكّفٍ حين دخول وقتها[8] (رغم اشتغال ذمته بالفائدة) و وجوب قضائتها (حتى على كلّ من فاتته مع مضيّ ما يسعها عن أوقاتها (الحواضر)[9] و على ولّيه بعد موته - إن لم يقضها بنفسه- فلو وجوب تأخيرها (الحواضر) عن الفوائد:

- لزم أن لا يجب على من عليه فائدة معلومة إلا عند ضيق وقت الحاضرة أو مضيّ زمان يسع الفائدة.

- وأيضاً يلزم أن لا يجب عليه قضاء الحاضرة إلا إذا أدرك وقت ضيقها، أو مضيّ زمان يسع الجميع، فلو مات قبل ذلك أو عرض حيض أو شبهه لم يكن مشغول الذمة بالقضاء، ولم يجب على ولّيه تداركه بعد موته، و كلّ هذه مخالفة للإطلاقات المذكورة.

ويرد عليه: أن القائل بالترتيب و وجوب تأخير الحاضرة عن الفائدة:

1. إما أن يقول به (لتصحّيف وجوب الترتيب) من جهة «فورية القضاء» عنده، نظراً إلى أنّ الأمر بالشيء يقتضي عنده النهي عن **الضدّ الخاصّ** (الحاضر).

2. و إما أن يقول به (الزوم الترتيب) من جهة «وجود الدليل» على اشتراط الترتيب في الحاضرة وإن لم يقل بفورية القضاء.

و على كلّ تقدير فلا يرده (الزوم الترتيب) الإطلاقات المذكورة (كما زعمه صاحب الجواهـر) و لا يلزم تقييد تلك الإطلاقات من جهة قوله بالترتيب (فإن هذه الإطلاقات لا تهدِّم الترتيب و الفوريّة أبداً):

Ø أمّا إذا قال به (الزوم الترتيب) من الجهة الأولى (أي الفوريّة فلا تردها الإطلاقات) فلأنّه يدعى أنّ الصلاة التي هي واجبة في أول الوقت من حيث هي - لو خلّي و طبعها - قد عرض لها (الحاضرـة) عدم الوجوب لأجل عروض الحرمة لها من باب المقدمة لواجب فوريّ فالقائل بالترتيب يعتقد بلزوم الحاضرة لو خلّيت الصلاة بلا تزاحم و لكن حينما حُرمت بسبب وجوب الفوائد فلا تعد الحاضرة واجبة إذن).

و إن شئت فقل: إنّ وجوبها (الحاضرـة) في أول الوقت مقيد عقلاً بعد الامتناع العقليّ أو الشرعيّ[10] (بينما مسألتنا): فإذا فرض طرفة الحرمة لها من بباب المقدمة (لامثال الفائدة) صار (وجوب الحاضرة) ممتنعاً شرعاً (فلا إطلاق لوجوب الحاضرة إذن) لأنّ المانع الشرعيّ كالمانع العقليّ فهو نظير ما إذا عرض واجب فوريّ آخر في أول الوقت كأداء دين فوريّ أو إنقاذه نفس محترمة و نحوهما (كنجاسة المسجد) فإنه لا يلزم التقييد في تلك الإطلاقات بعد هذه العوارض (و إلا ستكتاثر التقييدات تجاه إطلاقات وجوب الصلاة بينما لا يلتزم به) بل:

- (الاحتمال الأول لتبرير عدم وجوب الحاضرة) إما أن نقول (أي القائل بالترتيب): إنّ تلك الإطلاقات مسوقة لبيان حكم الصلاة في أول الوقت لو خلّيت و نفسها، فلا ينافي عدم الوجوب لها لعارض يعرضها، كما أنّ قول الشارع: «لحـم الغنم حلال - أو طاهر -» لا ينافي حرمة اللـحم المسروق و نجـاسـة اللـحم الملـاقـي للـنـجـسـ، لأنـ طـاهـرـ» لا ينافي حرمة اللـحم المسروق و نجـاسـة اللـحم الملـاقـي للـنـجـسـ، لأنـ الحـلـيـةـ و الطـاهـارـةـ الذـاتـيـيـنـ لا تـنـافـيـانـ الحرـمـةـ و النـجـاسـةـ العـرـضـيـيـنـ.

- (الاحتمال الثاني) و إما أن نقول: إنـهاـ (إطلاقاتـ الحـاضـرةـ)ـ مـقـيـدةـ بـالـتـمـكـنـ وـ عـدـمـ الـامـتنـاعـ عـقـلاـ وـ شـرـعاـ،ـ إـذـاـ اـدـعـىـ مـدـعـ الـامـتنـاعـ الشـرـعـيـ فيما نـحنـ فيهـ لأـجـلـ الحرـمـةـ المـقـدـمـيـةـ،ـ فـلاـ يـنـفـيـ اـدـعـائـهـ (ـ وجـوبـ التـرـتـيبـ)ـ بـالـإـطـلاقـاتـ (ـ فـإـنـهـ لـاـ تـزـيلـ المـوـانـعـ الشـرـعـيـةـ وـ العـقـلـيـةـ)ـ نـعـمـ لـيـطـالـبـ[11]ـ فـيـ دـعـواـهـ الـحرـمـةـ المـقـدـمـيـةــ الـمـوـجـبـةـ لـعـرـوـضـ عـدـمـ الـوجـوبـ (ـ الـحـاضـرـةـ)ـ وـ الـامـتنـاعـ الشـرـعـيــ

بالاستدلال عليه (سبب عدم وجوب الحاضرة) و هذا غير الاستدلال على نفي قوله (الترتيب) بالإطلاقات (كما صنعه الجواهر)

بل وجود الإطلاقات كعدمها، لانعقاد «الإجماع والضرورة» على أنَّ الحاضرة - لو لم يمنع عن فعلها في أول الوقت مانع عقلي أو شرعي - متَّصفة بالوجوب والصحة، وهذا القدر (من الإجماع والضرورة) كاف في صحة الحاضرة بعد ثبوت عدم المانع (بلا حاجة للإطلاقات) و لو بحكم الأصل المتقدم، الدال على عدم الفورية (فإنَّه ينفي مانع الفورية) الموجبة لطروُّح الحرمة على فعل الحاضرة.

- (الاحتمال الثالث) نعم لو أنكر أحد سوق تلك الإطلاقات لمجرد بيان حكم الصلاة في نفسها - على حد قول الشارع: الغنم حلال أو ظاهر، في مقابل قوله: الكلب حرام أو نجس - و أدعى سوقها (الحاضر) لبيان التكليف و حمل المكلف في أول الوقت على الفعل، بحيث يظهر من إطلاق بعث المكلف على الفعل عدم كونه ممنوعاً من طرف الأمر (فحسب) صح التمسك في كل مورد شك في فوريَّة ما يزاحمهما و انتفت الفوريَّة عنه بحكم تلك الإطلاقات، و حُكُم من أجلها (الإطلاقات) بعدم المانع الشرعي (كما افترضه صاحب الجواهر زاعماً) و كان كلما ورد من الدليل على فوريَّة شيء يتوقف على تأخير الحاضرة مقيداً لتلك الأدلة معارض لها.

- لكن المتأمل في تلك الإطلاقات - إذا أُنْصَف - لا يجد من نفسه (بأنها تزيل الموانع الشرعية) إلا ما ذكرنا أولاً .

فسالة محتملات الشَّيخ الأعظم تجاه رفض الإطلاقات، هي كالتالي:

- أن نعتبر إطلاقات الحاضرة في مقام بيان أصل وجوب الحاضرة من أن تتحدد حول موانعها، فلا إطلاق لوجوب الحاضرة إذن.

- أن نُقيِّد إطلاق «أقم الصلاة الحاضرة» بانعدام المانع العقلي و الشرعي عنها، إلا أنَّ عروض الفوائد يُعدُّ حاججاً شرعياً، فلا إطلاق للحاضرة إذن.

- أنَّ الإطلاقات قد أرسَلت المكلف نحو «امتثال الحاضرة» على الإطلاق حتى لو توجَّبت الفائدة فإنَّها لا تُحسب حاجزاً عن الحاضرة، و لهذا سيَّتم وجوب الحاضرة وفقاً لصاحب الجواهر.

ولكنَّ الشَّيخ هو المُحِق إذ نستبعد ظهور «الاحتمالية الثالثة» من الأدلة فإنَّا قد أزهقنا أعمدة «الإطلاق» بحيث لا تمتلك إطلاقاً أساساً كي نستمسكها في هذه الحقل، ثمَّ استكمل الشَّيخ مقالته قائلاً:

«هذا كلَّه إذا قيل بالترتيب من جهة الفوريَّة، و أمَّا إذا قيل به من جهة ورود الدليل على اشتراطه في الحاضرة، فيصير حال سائر الشروط المعتبرة في الصلاة، في أنَّ وجوب الصلاة في أول الوقت إنما هو مع التمكُّن من فعلها جامعاً للشروط، فإذا شكَ في شرطية شيء للصلاحة كطهارة ما عدا موضع الجبهة من مكان المصلي، و أنه هل يجب تحصيله إذا كان مفقوداً عند دخول الوقت أم لا؟ فلا يجوز التمسك بالإطلاقات المذكورة لنفي شرطية المشكوك، لأجل إطلاق الحكم فيها بثبوت الوجوب في أول الوقت و عدم وجوب التأخير.» [12]

[1] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص47 بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.

[2] الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب المواقف من كتاب الصلاة.

[3] الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ١٧ و الباب ٤٨ و ٤٩ من أبواب الحيض من كتاب الطهارة.

- [4] الوسائل – الباب – ٤ – من أبواب المواقف من كتاب الصلاة.
- [5] الوسائل – الباب – ٣ – من أبواب المواقف من كتاب الصلاة.
- [6] رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسوعة والمضائق). ص ٢٩٤ قم – ايران: مجمع الفكر الإسلامي.
- [7] هو المحقق التستري في رسالته، المقام الثالث.
- [8] الوسائل ١١٤:٣، الباب ١٠ من أبواب المواقف.
- [9] الوسائل ٣٥٤:٥، الباب ٣ من أبواب قضاء الصلوات، الحديث ١٧، و الوسائل ٩٦:٢ الباب ٥ ٤٨-٤٩ من أبواب الحيض.
- [10] في «ش»: و الشرعي.
- [11] في «د»: يطالب.
- [12] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسوعة والمضائق). ص ٢٩٥ قم مجمع الفكر الإسلامي.